[لماذا لم يخرج البخاري ومسلم حديث العشرة ؟]

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضي الله عن صحابته المهتدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

قد يجد المرء نفسه أمام ضرورة مُلِحّة إلى توضيح الواضحات وتبسيط المسلّمات وقد قيل : [**توضيح الواضحات من الفاضحات**] خصوصاً عندما يجد بأنَّ الأقدار قد أوقفته أمام من لا يَفهم ما يُكتَب ولا يعي مايَقرأ ولا يُدرِك مايُقال ، لذلك سنقف هنا وقفات مختصرة عندما يقتضي ، ووقفات بسط وتفصيل حينما ينبغي ، حتّى نفنِّد ونبسِّط القول لأحد المبتدئين أصلحه الله في اعتراضه على قولنا في حديث العشرة فنقول :

من المعلوم لكل مبتدئ بعلم الرَّواية والدِّراية بأنَّ البخاري في صحيحه لم يستوعب كل الصحيح من الحديث ، **فهذه مسلّمة عند المشتغلين بعلم الرِّواية والدِّراية** من المبتدئين فضلاً عمّا سواهم ، بل هي من أول أولويات الإشتغال بهذا العلم وهي أظهر من أن يسعى لها ساع أو يجتهد لها مجتهد لإستظهارها .

ولا أقول مبتدئاً سوى بقول أبي الطيّب المتنبي :

أَتَيْتُ بمَنْطِقِ العَرَبِ الأصِيلِ ** وَكانَ بقَدْرِ مَا عَايَنْتُ قِيلِي
فَعَارَضَهُ كَلامٌ كانَ مِنْهُ ** بمَنْزِلَةِ النّسَاءِ مِنَ البُعُولِ
وَلَيسَ يَصِحّ في الأفهامِ شيءٌ ** إذا احتَاجَ النّهارُ إلى دَليلِ

ومع كل ذلك نجد بعض المبتدئين في الإشتغال بالصَّنعة الحديثيَّة ودراستها ومنهم هذا المبتدئ الذي وقع في الخطأ ولم يدرك معنى قول البخاري : [**وماتركتُ من الصحيح أكثر**] ؟ ولتبسيط هذه المسألة لهذا الطالب المبتدئ سنشرح قول البخاري على وجهه الصحيح نقول :

من المعلوم بأنَّ الإمام البخاري رحمه الله تعالى إنتقى ما استوعبه في صحيحه من **مائة ألف حديث صحيح** لكن الذي يجب الإلفات إليه والتنبيه عليه التّالي :

- ليس كل ما ترك البخاري من الصحيح مما لم يستوعبه في صحيحه **يكون صحيحاً على شرطه وانما هو صحيح على شرط غيره** ، وهذا مايؤكّده قول الحافظ الحازمي في [**شروط الأئمة الخمسة**] فقد نقل قول الحافظ الإسماعيلي قال : [**سمعت من يحكي عن البخاري أنّه قال : لم أُخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً وماتركتُ من الصحيح أكثر**] . أهـ .

هنا سنقف قليلاً حتى نبسّط القول لهذا المبتدئ _ أصلحه الله _ ونفنّد له الخطأ الشنيع الذي وقع فيه بقلّة علمه وضعف فهمه ، ونشرح له أقوال أهل العلم في معنى قولهم :

[**لم يستوعب كل الصحيح**] ونبيّن له معنى قول البخاري رحمه الله تعالى نفسه : [**وماتركتُ من الصحيح أكثر**] فنقول :

- أولاً : قال الحافظ الحازمي في كتابه شروط الأئمة الخمسة الصفحة / ٦٤ بعد أن نقل قول الإسماعيلي مانصّه : [فقد ظهر بهذا أنّ قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث وأنّه لم يقصد الإستيعاب ، لا في الرجال ولا في الحديث ، **وأن شرطه أن يخرج ماصّح عنده**] أهـ .

- **قلتُ** : نلاحظ بأنَّ هذا المبتدئ أصلحه الله لم يفهم قول الحافظ الحازمي مع أنّه وقف عليه وتحاشى بسطه وتفصيله وماذاك إلّا لإيهام البسطاء _ممن قرأوا له _ بالإكثار والإطالة والتشعيب والتشغيب فيصدّق أقواله من لا مسكة له من علم ، ويغتر ببهرج قوله مَنْ لا قبضة له من فهم في هذا الفن ، فها نحن بحمد الله تعالى قد بيّنا قول أهل العلم عندما ذكروا بأنَّ البخاري [**ترك من الصحيح الكثير الذي لم يستوعبه في كتابه**] وهو ماذكره الحافظ الحازمي في آخر عبارة من قوله : [**وأنَّ شرطه أنْ يُخرج ماصح عنده**] أهـ .

- ثانياً : لو أنَّه تتبّع قول الحافظ الحازمي في الكتاب الذي نقل منه [**شروط الأئمة الخمسة**] لوجد هذا القول ، إلّا إِنَّ حُبّ المسارعة للإعتراض كان حاجباً له عن الكثير مما يفيده ، فكيف إِنْ صاحب ذلك من الدَّعاوى ما لا تقوم على ساق ؟ ومن المُضحِك أَنْ جاءَ محتجّا علينا بأننا نقول بأنّ : [**مالم يخرجاه في الصحيح ليس بصحيح**] ويوهم البسطاء بذلك ، فأين ومتى قلنا ذلك ؟ **وليبيّنه لنا إن كان من الصادقين** ؟

- ثالثاً : يبدو _ والله أعلم _ بأنَّ الذي أوقعه في سوء الفهم هو قولنا : [**ولو كان صحيحاً لأخرجاه في مناقب الصحابة**] أهـ . فضحالة فهمه جعلته يُلزِم دون لازم ويدّعي أننا نقول :[مالم يخرج في الصحيح ليس بصحيح] فهذا لم نقل به وليس من لازم قولنا .

- هناك فرق كبير وبون شاسع بين قولنا [**ولو كان صحيحاً لأخرجاه في مناقب الصحابة**] وبين قول إختلقه وجاء به من عندياته وحاول أن يلزمنا به ، إذ أن من المعلوم إبتداءً أنَّ لكل منهما شرطه في إدخال ماصح عنده في كتابه وعندما نقول : [لو كان صحيحا لأخرجاه] فإنَّ أصغر طالب علم يعلم أنّ القصد هو : **لم يصح عندهما أو أحدهما على شرطه** ، بل كانا يريان فيه علّة جعلتهما لم يخرجاه كأصل في بابه .

ولن نبعد النجعة في القول إن قلنا : بل يريان ضعفه ، وعندما نقول : يريان ضعفه **فقولنا هو نفس قول الحافظ ابن عبدالبر في التمهيد** عندما قال : [**ولم يُخرج البخاري ولا مسلم منها حديثاً واحداً وحسبك بذلك ضعفاً لها**] أهـ .

فهل كان الحافظ ابن عبدالبر يجهل بأنَّ هناك أحاديث صحاح لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحهما ؟ قطعاً هو يعلم بالعديد من الصحاح التي لم يستوعباها ولكن معنى قوله : [**وحسبك بذلك ضعفاً لها**] أي : [**ضعيفة عندهما صحّت عند غيرهما**] ، وهذا هو الذي **لم يستطع هذا المبتدئ فهمه لقلّة بضاعته في العلم** ، وقد أوقفناه على الفهم السليم .

ولو أنّه يتابع ما نكتب على صفحاتنا وحواراتنا لوجدنا نقول في غير موضع بأنَّ هناك الكثير من الأحايث الصحاح لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما ونبيّن للقرّاء أنّهما لم يستوعبا سوى ماصح على شرطيهما . فليرجع من أراد إلى موضوعاتنا ذات الصِّلة وسيجد هذا بنفسه ، وسيجد أننا **نستدل بأحاديث صحاح لا وجود لها في الصحيحين** وعندها سيقف على مغالطة هذا المبتدئ .

ولذلك نجد من أهل علم الحديث مَنْ ذكر بأن البخاري : **قلّما يترك حديث أصل في بابه ، إلّا لعلّة خفيّة** ، فقد قال الحافظ إبن رجب الحنبلي عن ترك البخاري ومسلم لأحاديث لم يستوعباها في صحيحيهما في رسالته [**الرّد على من اتّبع غير مذاهب الأربعة**] قال :

[**فقل حديث تركاه إلّا ولـه علّة خفيّة**] أهـ . وقول الحافظ ابن رجب هذا ، هو نفس قول الحاكم [**معرفة علوم الحديث**] الذي ذكرناه وهو : [**فإذا وُجِدَ مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرّجة في كتابي الإمامين البخاري ومسلم ، لَزِمَ صاحب الحديث التنقير عنه ومذاكرة أهل المعرفة لتظهر علّته**] أهـ .

- قلتُ : قد أبرق وأرعد وأرغى وأزبد ، على قول الحاكم وأطال القول لستر دحوض حجّته ، وبعد جُهدٍ جهيدٍ كان حاله كمن [**فسّر الماء بعد الجهد بالماء**] وبعد تطويل فيما لا يُغني : [**تمخّض الجمل وولد فأراً**] على أنّ كل ماساقه حجّة عليه لا له ، إذ لو كان حديث العشرة _موضع النزاع _ صحيحاً عند البخاري ومسلم وعلى شرطيهما **لأخرجاه كأصل في بابه** ، وقد أكثر في النقل من أقوال الحاكم من كتابه المدخل وهو لا يعلم بأنَّ هذه النقول التي أنهك وأجهد نفسه من أجلها لا تنهض عليها حُجّة .

وللرد على نقولاته من قول الحاكم نقول : هل غاب عن هذا المبتدئ إستدراك الحاكم نفسه عليهما في كتابه الشهير المسمّى [**المُستدرك على الصحيحين**] ؟ فقد أخرج فيه الكثير مما كان على شرطيهما أو على شرط أحدهما ، ومع هذا فقد نقد كثير من الحفّاظ صنيع الحاكم ومنهم من تكلّم فيه بالكلام القادح خصوصاً عند تصحيحه لحديث الطير .

وهل غاب عنه تعقّب الحاكم كالذهبي في التلخيص إذ وافقه في شيء وخالفه في أشياء وسكت عن أشياء ؟ **ومع كل هذا وذاك فقد بقي من المقرر عند أهل العلم أنَّ البخاري لم يترك حديثاً لم يخرجه في أصوله إلّا وله علّة خفيّة** ، وهو مانقلناه من قول غير واحد من أهل العلم . إذ لا يمكن ولا يُتَصَوَّر لإمام المحدّثين البخاري أن يترك حديث العشرة **ولم يخرجه في أصوله إلّا لعلّة خفية عنده** لم يدركها هذا المبتدئ وأضرابه ، فإن كان قد غاب مثل ذلك عليه أو يجهله ؟ فذاك مما لا ينقضي عنه العجب !!

وحتى نكشف السبب والعلّة التي جعلت البخاري ومسلم لم يخرجا حديث العشرة في صحيحهما **ويتعلّم هذا المبتدئ مما نكتب ويعلم دقيق علل البخاري الخفيّة** يكفينا فقط تأمُّل ما أخرجه الترمذي في سننه ، من طريق [**عبدالرحمن بن عوف**] فلو تأمّلنا ذلك لظهر لنا التالي :

- أخرج الترمذي حديث العشرة بهذا الإسناد :

[حدّثنا قتيبة حدّثنا عبدالعزيز بن محمد عن عبدالرحمن بن حميد عن أبيه عن عبدالرحمن بن عوف] أهـ ..

- **قلتُ** : الآن نشرعُ بحمد الله تعالى وعونه في **تبيين ما جَهِلَ هذا المبتدئ ونُظهِر له العلّة الخفيّة التي جعلت البخاري ومسلم لم يخرجا حديث العشرة في صحيحيهما** ، لعلّه يقف على علم عزيز بعدم إخراجهما لهذا الحديث كأصل في بابه ، **ولماذا ترك البخاري ومسلم هذا الحديث** ؟ وهو من طريق عبدالرحمن بن عوف **مع أن كل رجال هذا الطريق روى لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما** . فنقول : لو تامّلنا جيداً أسماء رجال هذا الطريق وهم :

- [قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف]
- [عبدالعزيز بن محمد الدّراوردي]
- [عبدالرحمن بن حمُيد بن عبدالرحمن]
- والده [حمُيد بن عبدالرحمن بن عوف]
- والده [عبدالرحمن بن عوف الزهري]

قلتُ : كلّ هؤلاء الرجال ذكرهم **أبو نصر الكلاباذي** في كتابه [**رجال البخاري**] ولم يذكر **عبدالعزيز بن محمد الدّراوردي** . وهو شيخ قتيبة بن سعيد . لماذا لم يذكره الكلاباذي في كتابه رجال البخاري ؟

وهنا نقول لهذا المبتدئ وأمثاله رعاهم الله تعالى : لو تأمّل هذا جيّداً لَعَلِمَ بأنّ كل رجال هذا الطريق روى لهم البخاري سوى **[عبدالعزيز بن محمد الدّراوردي]** ، فقد روى له [**مقروناً بغيره**] وهذا هو سبب ترك البخاري لهذا الحديث ولم يخرجه في بابه .

وهذه هي [**العلّة الخفيّة**] التي تحدّث عنها الحفّاظ والتي خُفيت على هذا المبتدئ وأمثاله ولو أنّه من الحذّاق في الصّنعة الحديثيّة كما يتشدّق لَعَلِمَ ذلك من إشارتنا له عندما ذكرنا الدّراوردي في ردّنا السابق حيث قلنا عنه **[روى له البخاري مقروناً بغيره]** ..

ولو تأمّلنا أيضاً من قد ذكرهم **إبن منجويه الأصبهاني** في كتابه [**رجال مسلم**] لوجدناه قد ذكر كل هؤلاء في رجال مسلم وفيهم **[عبدالعزيز الدّراوردي]** وروى له مسلم عشرات الروايات في أبواب مختلفة من صحيحه .

بل نجد في صحيح مسلم العديد من الروايات من طريق : [**قتيبة بن سعيد عن عبدالعزيز بن محمد الدّراوردي**] ورغم هذه الكثرة لم يخرج الإمام مسلم من هذا الطريق حديث العشرة ، **فلماذا أخرج مسلم روايات عدّة من طريق قتيبة عن عبدالعزيز ولم يخرج حديث العشرة من هذا الطريق ؟**

- **الجواب** : هنا يتبيّن لهذا المبتدئ وأمثاله قول الحاكم النيسابوري وقول الحافظ إبن رجب بأن البخاري ومسلم **: [قلّما يتركا حديثاً إلّا لعلّة خفيّة]** ولو أنَّ حديث العشرة صح عندهما **على شرطيهما لكان أخرجاه في بابه** ، وهل هناك أعظم في المناقب كلّها من منقبة التبشير بالجنّة حتى يتركا إخراجه كأصل في باب المناقب ؟

وبهذه الوقفات أظهرنا للقارئ الكريم ولهذا المبتدئ الوجه الصحيح من أقوال أهل العلم لمعنى قول البخاري رحمه الله تعالى : [**لم أُخرج في هذا الكتاب إلّا صحيحاً وماتركتُ من الصحيح أكثر**] أهـ .

فقول البخاري رحمه الله تعالى [**وماتركتُ من الصحيح أكثر**] لا يعني أنّه **كان صحيحاً على شرطه ، وانّما صحيح على شرط غيره** ، فليفهم هذا المبتدئ وأمثاله معنى قول البخاري على وجهه الصحيح كما بيّنه أهل العلم .

وهذا هو قول الحافظ الحازمي حيث قال : [**وأنَّ شرطه أن يخرج ماصح عنده**] أهـ . فإذا كان هذا المبتدئ **لم يفهم قول البخاري على وجهه الصحيح ، ولم يفهم قول الحافظ الحازمي ، ولم يفهم قولهم بأنّ البخاري قلّما يترك حديثاً إلّا كانت له علّة خفية ، فلماذا يقيم هذا كل هذه الدعاوى التي لا تقوم على ساق ؟**

وختاماً حتّى لا نطيل على القارئ نعضد قول الحافظ ابن رجب بقول للإمام النووي رحمه الله تعالى في [**مقدمة شرح مسلم**] في معرض كلامه عن إلزامات وتتبُّع الحافظ الدارقطني للبخاري قال : [**لكنهما إذا كان الحديث الذي تركاه أو تركه أحدهما مع صحّة إسناده في الظاهر أصلاً في بابه** ، ولم يخرجا له نظيراً ، ولا مايقوم مقامه ، **فالظاهر من حالهما أنّهما إطّلعا فيه على علّة** ، إن كانا روياه ويُحتمل أنّهما تركاه نسياناً أو إيثاراً لترك الإطالة أو رأياً أنّ غيره مما ذكراه يسد مسدّه أو لغير ذلك والله أعلم] أهـ .

قلتُ : يكفينا من قول النووي رحمه الله : [**فالظاهر من حالهما أنّهما إطّلعا فيه على علّة**] أهـ . وطالما أنّهما لم يخرجاه [**حديث العشرة**] كأصل من أصولهما في بابه فهو معلول عندهما ، **ومن قال بغير ذلك فهو الجاهل الذي لا يُرفع إلى قوله رأس** ، أمّا تتبُّع الإحتمالات فليس بحُجَّة بل الحُجَّة ماظهر ونكتفي بما كتبنا من سطور ووقفات لتبيين بعض ماوقع فيه هذا المبتدئ أصلحه الله تعالى من أخطاء لعلّه ينتفع بما أوضحنا .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله والحمد لله رب العالمين

كتبه : جمال بن محمد بن عبدالرحمن العطاس